المحاضرة الأولى :

1_الو اقع السكاني العام في الجز ائر

تذهب الروايات انسية التي جاءت على لسان العديد من قادتها العسكريين والمفكرين بشأن واقع الجزائريين الى القول بأنّ هذا الواقع شهد تطورا نحو الإيجاب، وهذا ما نلمسه من تصريح "لوروي دو بوليو" :"يعود الأمن البالغ الذي تتمتع به تونس حاليا إلى عدم إحساس الأهالي بإلحاق الضرر بعاداتهم وحقوقهم، ويتميّز نظام الحماية بمرونة أكبر وحظي بقبول الجميع" إذا أمعنا النظر في هذه المقولة سنلاحظ بأنّ الاستعمار يعترف ضمنيا باعتماده وسيلة من أهم الوسائل

اتجاه المستعمرات وهي إلحاق الضرر بعادات وحقوق بعضها، وأكثر مستعمرة فرنسية تعرضت لذلك كانت الجزائر. فقد لجأ الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال في إطار تثبيت سياسة الاستيطان إلى توزيع الأراضي الخصبة على المستوطنين وتطبيق قانون الغابات، فكانت مثل هذه الإجراءات من عوامل التصدع الاجتماعي في الجزائر، وكانت نتائجه وخيمة على المجتمع الجزائري.

1_1تفكيك البنية الاجتماعية

كان تفكيك التوازن التقليدي سريعا ولم يعوض بتوازن آخر خاصة بعد إلغاء الإدارة الاستعمارية البلديات المختلطة سنة 1911، وكنتيجة للصدمة التي أحدثها الاستعمار تلاشت الكثير من المؤسسات الاجتماعية وكذا الألقاب الأرستقراطية مثل القاضي (**cadis**) و التاجر، ولم تعد إلى الظهور إلا ابتداء من سنة 1900، فقد أصبح قاضي السلام الفرنسي قاضيا للقانون العام في المسائل الإسلامية، وتحولت محكمة القاضي إلى محكمة استثنائية تنحصر مهامها في النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث. مع العلم أن المتنازعين إذا كانوا زواوة من أية منطقة من بلاد زواوة فقاضي السلام الفرنسي هو المؤهل للفصل في نزاعهم. ويدخل هذا الإجراء دائما في إطار التمييز الذي اراد الاستعمار تكريسه بين ساكنة الجزائر. كان القضاء كما هو واضح من بين أهم المؤسسات التي وجه الاستعمار له ضرباته مستهدفا بذلك المقومات الشخصية للمجتمع.

عمد الاستعمار الفرنسي ولنفس الأهداف إلى فرنسة المجتمع الجزائري والقضاء على اللغة والتاريخ، وبهذا فالواضح أنّ الاستعمار الفرنسي لم تكن له أهداف إنسانية أو حضارية – عكس ما ذهب إليه بعض المؤرخين الفرنسيين أمثال **شارل روبير أجيرون**، الذي أورد ما يلي :" الواجب الاساسي لفرنسا الاستعمارية هو **التمدين** (**civilisation**) وهذا يعني التطوير المادي لظروف المسلمين والتحضر وتطوير المستوى التعليمي العام، وتطوير العقيدة الإسلامية لتصبح فلسفة تسامح".

وما يثير الانتباه في هذه المقولة الجملة الأخيرة التي يبدو من خلالها أنّ أجيرون يريد الترويج لفكرة عنصرية من خلال تعبيره على أنّ العقيدة الإسلامية فلسفة لا تنشر التسامح، وفي رأيه كان واجب فرنسا تطوير هذه العقيدة لترق إلى مستوى فلسلفة التسامح - على حد تعبيره- ويبدو أنّ **أجيرون** نسي أو تناسى ما ارتكبته الكنيسة في أوربا والعالم الجديد ثمّ في الجزائر، والغريب أنّ الكاتب كثيرا ما انتقد سياسة **الكاردينال لا فيجري** في تعامله مع مجاعات الجزائر خلال القرن التاسع عشر.

أدى المساس بالبنية الاجتماعية للجزائر إلى تحول في طريقة عيشه خاصة بعد تراجع الزراعة التقليدية (الحبوب) واستبدالها بالزراعة الحديثة (الكروم والتبغ)، وهذا بعد دخول الجزائر سوق المنافسة الخارجية، وقد ظهر بذلك تحول في طبيعة العلاقة بين ساكنة المدينة وساكنة الريف، وتمّ بذلك القضاء على وسائل العيش التقليدية، وظهرت الفوارق الاجتماعية وتلاشت الكثير من العادات التي تكرس العلاقات العائلية، وأصبحت البرجوازية التقليدية (الحضرية) التي كانت تتفاخر بروحها الإسلامية وبأسلوب حياتها الراقي وعدائها للثقافة الفرنسية فئة اجتماعية هامشية عوضتها فئة جديدة تتكون من رجال أعمال ومصدرين لمنتوجات زراعية، وسماسرة وتجار غلال وتبغ بالجملة إضافة إلى المثقفين (اساتذة، معلمون، قضاة شرعيون، محامون، مترجمون)، وكانت هذه الفئة بمثابة فئة شبه برجوازية.

1_2 انهيار العائلات الكبرى:

بدأ انهيار العائلات الكبرى في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870 وقد تسارع هذا الانهيار بشكل ملحوظ بعد 1870، حين أصبحت متهمة ومحرومة من الحكم، وغير قادرة على النهوض مرة أخرى. ولم يبق من هذه الطبقة سوى بعض عائلات المرابطين وبعض الرموز في الجنوب. وقد حاولت هذه العائلات ولمدة طويلة إنقاذ مكانتها غير أنها كانت تعاني من كراهية المستوطنين، واكتفى البعض منها بالحصول على وظائف حكومية، وشكل هؤلاء فئة عرفت بأعوان الإدارة الذين قال فيهم الدكتور **ابو القاسم سعدالله** أنّ الإدارة كانت تستخدمهم لقضاء مصالحها ثمّ تلفظهم كما تلفظ النواة..، ووجدت هذه الطبقة نفسها طيلة فترة التواجد الاستعماري منبوذة من جهتين، من جهة الأوربيين الذين لا يميزونها عن باقي الأهالي مهما قدمت من خدمات ويستغلونها، ومن جهة الجزائريين الذين اعتبروها خائنة موالية للاحتلال الكافر.

كان من بين هذه العائلات - حسبما يذكره **مينييه** (**Meynier**)- عائلة **سي هني (Si Henni)** وعائلة **بوطيبة (Boutaiba)** من الظهرة، وعائلة **بن كريتلي (Ben Khritly)**من مستغانم، وعائلة **بن لطرش(Ben latrouche)** من **Clinchant**[1]، وبرجوازيو قسنطينة ومنهم عائلات **بن الموفق وبن الشيخ**،

[1] - تأسست كلانشون سنة 1894 بالقرب من مستغانم التابعة لعمالة وهران آنذاك، وقد سميت نسبة للجنرال جوستان كلانشون" 1820-1881 جنرال الجيش اللإفريقي وهي مدينة غليزان حاليا.

والفقون وبن شيكو وبن قانة من الزيبان وبوضياف من المسيلة وبن الشريف من الجلفة **ولخضر** من الاربعاء، **وبن دميريد وبن خلفات** من تلمسان. وقد استغلت هذه العائلات نفوذها كأعوان لفرنسا وألقابها كمرابطين وثرواتهم لأجل توسيع ممتلكاتها، كما استفاد هؤلاء من الأراضي مثلما استفاد منها المستوطنون، مستغلين نفوذهم لانتزاع ممتلكات ، مع العلم أنّ الفلاح الجزائري المسلم كان يفضل بيع أرضه بأبخس الأثمان للجزائريين بدل بيعها بأسعار مرتفعة للمستوطنين، وقد استفادت واغتنت بعض الأسر في الجنوب مثل عائلة بن **شنوف** وبن **قانة** مقابل تعاونها مع سلطات الاحتلال. في حين صمد أثرياء تلمسان في وجه استيلاء المستوطنين على أراضيهم.

كان عدد من الجزائريين – حسب أجيرون- يحبون ويطلبون الوظائف في الحكومة لأنها كانت توفر لهم الوساطة لدى الشخصيات النافذة والمسؤولين، وكان هؤلاء الأخيرين يستغلون ذلك، وقد تكون الوظيفة التي يحظى بها الجزائري المسلم لدى إدارة الاحتلال عابرة لا يمكث فيها إلا قليلا، فمثلا **سي محمد بن سيام** خوجة مليانة في 1875 - والذي كان سنه مابين 25-30 سنة- أصبح مستشارا عاما (Conseiller Gènèral) ثمّ نائبا في اللجنة المالية ثمّ رئيسا للمجموعة العربية، فالملاحظ أنّ المناصب التي أشرف عليها هذا الأخير تُظهر التراجع في المراتب لهذه الشخصية من فترة لأخرى مما يفسّر قصر مدّة تولي المنصب، وفي الغالب كان ذلك تحت ضغط المستوطنين.

ومع أنّ الوظائف الإدارية كانت بالنسبة للبعض وسيلة للاحتماء والوقاية، فإنّها كانت بالنسبة للبعض الآخر تجلب الإهانة، فمثلا **ابن السي عزيز - حفيد الشيخ الحداد**- صار خوجة في البلدية المختلطة بالأوراس بعيدا عن مسقط رأسه، لأن وجوده في بلاده بزواوة لم يكن مرغوبا فيه، رغم أنّ أراضيه صودرت مثلما صودرت الكثير من الاراضي بعد مقاومة المقراني، ومثل هكذا معاملات كان يعاني منها الجزائري المسلم كثيرا، وقد قدمت **بيار ماري** (Piere Marie) شرحا في حوليات القضاء (**Annales Juridiques**) سنة 1955 تقول فيه:" إنّ التشريع السياسي الذي طبق على الأهالي لم ينظر إليهم على أساس أنهم مسلمون، ولكن على أنهم أهالي (**Indigénes**)". وقد يُفهم من ذلك أنّ إدراة الاحتلال لم يكن يهمها الدّين بقدر ما كان يهمها إهانة الإنسان كإنسان، حيث أرادت إذلاله وقهره من أجل تسهيل عملية استغلاله والاستيلاء على ممتلكاته، فكانت بذلك الحرب النفسية إحدى أهم الوسائل التي اعتمدتها، إلى جانب التقتيل والتجويع والتجهيل، ولكن الصواب أنّ إدارة الاحتلال كانت تركز على محاربة الدّين باعتباره أحد أهم مقومات المجتمع، والسياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال ركّزت على ضرب الأحوال الشخصية ومحاربة هذه المقومات، وهو ما تؤكده عبارة **الان مسعودي**(**Alain Messaoudi**) و **دومينيك أفون**(**Dominique Avon**) في كتاب (De L’Atlas à L’Orient Musulman) الذي جاء فيه:" إنّه من الخيانة للرسالة الحضارية الفرنسية ومن الجهل السياسي ترك الشعوب في التخلف والجهل والخرافة في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر حركة إصلاح تهب من المشرق..".

1_3 التضييق على الريف ومحاربة العقيدة :

وتعتبر المرحلة الممتدة من 1870 إلى 1890 الركيزة التي تأسست عليها المستعمرة في الريف، ففي هذه المرحلة وقع تحولان أساسيان (التفقير الجماعي والقضاء على الأرستوقراطية نهائيا) ، والمعلوم طبعا أنّ الريف الجزائري استعصى على الاحتلال بسبب استمرار المقاومة، هذه المقاومة التي كان وراءها في الغالب رجال الطرق الصوفية، وهذا ما أكده الفرنسيون أنفسهم أمثال **أجيرون** الذي اعتبر أنّ كل مقاومة أوعصيان – على حد قوله – يظهر في الجزائر، كان ينسب للطرق الصوفية، مستشهدا في ذلك بمقولة **هانوتو** المتخصص في الدراسات الاجتماعية للجزائر- وبالأخص منطقة زواوة- الذي قال:" لم يعد مسموحا لنا أن نخطئ في طبيعة التقدم الذي أحرزته الطريقة **الرحمانية** في منطقة زواوة، وكان من أسباب هذا التقدم انتعاش الشعور بالتحرر من السيطرة الأجنبية" ، وهو يقصد بذلك الجهاد.

فبعض الطرق الصوفية وبالنظر لأهميتها العددية ولموقعها الجغرافي **كالرحمانية** كانت تظهر بمظهر جمعيات قوية واتحادات سياسية مثل **السنوسية والتيجانية**، وكانت بعض الطرق تظهر أكثر زهدا مثل **العيساوية والدرقاوية**[2] . وقد تعاملت إدراة الاحتلال مع الطرق الصوفية معاملة خاصة، حيث حاربت التي كانت تدعو إلى المقاومة وتقودها كالرحمانية، في حين عملت على احتواء الطرق التي كانت حليفة لها، وساندتها في مشاريعها، مع العلم أنّ الجزائريين بقوا دوما ذوي حساسية ضد كل ما يمس بالإسلام.

استهدف الاحتلال ضرب المقدسات، كما كان يرمي من وراء ذلك القضاء على الأسس الثقافية للمجتمع الجزائري، ففي مدينة الجزائر سنة 1830 كانت تتواجد 166 عمارة مخصصة للعبادة منها 13 مسجدا جامعا و109 مسجد صغيرا إضافة إلى الزوايا، وكل هذه المؤسسات كانت تبرز أهمية هذه الأملاك واثرها على الصعيد الاجتماعي، وبعد شهرين من معاهدة جويلية 1830 استولت إدارة الاحتلال على أملاك الأوقاف، وفي 01 مارس 1833 صدر قرار يأمر الملاكين والحائزين والمجموعات الدينية بتسليم سندات الملكية إلى إدراة الأملاك العقارية في آجالا محددة، وخص الإجراء الأول مباشرة مصدر تمويل ذا الصبغة الدينية والثقافية والاجتماعية.

---

[2]- الطريقة الدرقاوية طريقة صوفية منحدرة من الشاذلية و مؤسسها الأول هو الشريف ادريس المدعو علي بن عبدالرحمن الجمل وهو ابو الحسن الفاسي الذي درس بتونس واسس زاوية بفاس وكان من تلامذته العربي الدرقاوي(1150- 1239هـ/1737-1823م) الذي اسس الطريقة لكن الطريقة تنسب الى احد اسلافه محمد بن يوسف الدرقاوي ، تأسست الطريقة في قبيلة بني زروال المراكشيين وانتشرت في بلاد المغرب والجزائر وغيرهما تروم الحقيقة والشريعة مسلكا. راجع مقال مختار بونقاب: الطريقة الدرقاوية بالجزائر، مجلة الحوار المتوسطي، ع11و12، مارس 2016 ص 371-390.

وقد كتب **دو توكفيل** في احد تقاريره سنة 1847 بعد زيارته للجزائر:" لقد استولينا في كل مكان على الأموال – أموال المؤسسات الخيرية – التي غرضها سد حاجيات الناس والقيام على التعليم العام، وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وأنقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلاقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا".

بقيت الوصاية الفرنسية والتضييق على المسلمين ومحاربة عقيدتهم في أخص خصوصيتها، بحيث عندما طبق قانون فصل الدين عن الدولة الصادر في 09 ديسمبر 1905 في فرنسا لم يطبق على الإسلام في الجزائر، ونفس الشيئ بالنسبة لمرسوم 27 سبتمبر 1907 الذي نصّ على فصل الكنيسة عن الدولة، حيث لم يطبق على المساجد، بل حولت المساجد إلى أملاك تابعة للدولة وأئمتها إلى مستخدمين في الإدارة، وكانت هذه الإدارة تتدخل حتى في الخطب التي تلقى في المساجد أيام الجمعة وفي المواسم الدينية، بحيث كانت تفرض على الإمام الموضوع وملي عليه العناصر التي تلقى في الخطبة (الجمعة والعيدين).

إنّ التضييق الذي مورس على المساجد والزوايا قد يكون سببا من أسباب عزوف بعض المرابطين عن أداء واجبهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يدخل فيه نكران السياسة الفرنسية الممارسة في حق مقدساتهم، وقد وصف الدكتور **أبو القاسم سعدالله** دور زعماء الجمعيات الدينية قائلا:" بدل أن يتولى زعماء الجمعيات الدينية الأخيرون القيادة الوطنية والسياسية [...]انغمسوا في المرابطية تاركين للفرنسيين يدا حرة في الجزائر، مساعدين لهم[...] عن وعي أو عن غير وعي بتسلطهم الخرافي على عقلية الفلاحين. فهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دفعت الجزائريين إلى الهجرة من الريف نحو المدينة، ففي سنة 1876 كان عددهم في المدن يقارب 82976 بزيادة قدّرت بـ 10 آلاف شخص، وارتفع العدد سنة 1936 إلى 959444، وبعدما كانت نسبة الحضر تساوي 28% سنة 1876 ارتفعت هذه النسبة إلى 44.6 % سنة 1936 .

4_1 الهجرة والتهجير:

معلوم أنّ الهجرة من الريف إلى المدينة ليست بالظاهرة الجديدة بالنسبة للجزائريين، فقد كانت منذ البدايات الأولى للاحتلال وسيلة عبروا من خلالها عن رفضهم لهذا الوجود. غير أنّ هذه الظاهرة – الهجرة – بلغت ذروتها خلال مطلع القرن الـ20 بسبب قانون التجنيد الإجباري، والهجرة كما هو معلوم - أيضا- لم تقتصر على الهجرة الداخلية، وإنما كانت كذلك نحو الخارج بأعداد هائلة ملفتة للأنظار، وكانت أولى مواطن الهجرة نحو الخارج المغرب الأقصى وتونس وسوريا وتركيا، وهي المناطق التي بقي فيها الجزائري على صلة بإخوانه، فقد حافظ أهل تلمسان مثلا على العلاقات مع المهاجرين الجزائريين بالمغرب الأقصى

وتونس وسوريا. ومما يُظهر تفاقم أسلوب الهجرة المطالبة بفتح أبواب الهجرة من قبل الجزائريين، ففي 19 من ديسمبر 1908 تظاهر أمام نيابة عمالة وهران 2000 متظاهر تمّ تسجيل 321 طلبا لجوازات السفر. وقد تفاقم الوضع بعد صدور مرسوم 28 فيفري 1911 حيث ظهرت الهجرة السرية، إذ كان يسجل في اليوم الواحد 130 مهاجرا.

يصف أجيرون الواقع السكاني من حيث التركز بأنّ أغلبية الجزائريين كانوا يقطنون الريف، ففي 1886 كان ساكنة المدن 6,9% وارتفعت هذه النسبة إلى حدود 7,6% سنة 1906، لترتفع إلى 10,8% سنة 1931، وكان هؤلاء السكان يتجمعون حول المراكز الاستيطانية حيث توفر الشغل، وقد ارتفعت النسبة بعد الحرب العالمية الأولى – وهي فترة بداية الاحتكاك بين الأوربيين والمسلمين وارتباط العلاقة بين المجتمعين – حيث كان ذلك بالنسبة للمسلمين بداية الانفتاح والتطلع نحو العالم المتقدم.

ولكن، لا شك أنّ الجزائري الذي مورست في حقه سياسة التفقير والتجهيل لم يكن ممكنا له التطلع إلى العالم المتقدم خاصة وأنّه - طيلة القرن 19 - كان لا يفكر سوى في البقاء حيا، ويسعى للبحث على لقمة العيش، وكنتيجة لمشاركته في الحرب العالمية الأولى فإنّه احتك بجنود آخرين واطلع ولو نسبيا على ما وصلت إليه الشعوب، وأهم شيئ تأثّره بمساعيها للحصول على الحقوق بما فيها حق العيش الكريم، وحق التحرر من سيطرة الاستعمار.

وحسب "ستورا "فقد بلغ الأمر ببعض الجزائريين إلى حد التفكير في عودة الخلافة، واعتقدوا بأنّ تركيا قادرة على إيجاد الرجل المنقذ، وبقي هكذا دائما في انتظار الرجل المجدد المنقذ الذي سيحرر البلاد من شرّ الكافر. إنّ هذا الشعور وهذه الأماني نابعة من الإحساس باليأس والقهر، وقلة الحيلة التي دفعت بهم إلى تعليق الآمال في الرجل المنقذ. فالجزائري المسلم فقد كل شيئ وصار يتشبث بأي بصيص أمل قد يعيد له ما استلب منه، وخاصة الأراضي التي انتزعت منه بالقوة.

إنّ تطبيق القوانين الفرنسية على الأراضي تأتي مرفقة ببرامج لتشتيت القبائل، وهذه القبائل تتكون من مزيج عائلي –ينحدرون من جد واحد – على عكس القبائل المتكونة من جذور مختلفة ومتنوعة(fraction d'origine et de statut social différents)، وهي التي تجتمع في نسيج اجتماعي تفرضه الروابط مع المجموعة المهيمنة .

استمرت إدارة الاحتلال في تطبيق سياسة نزع الملكية، وقد وضّح قانون **وارنييه (warnier**) 1873 عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين، وأعطى ذلك انطباعا بأنّ تغييرا في السياسة الفرنسية قد يحدث. و الواقع أنّه لا الإدارة ولا المستوطنين كانوا مستعدين لتقديم أي تنازل لصالح الجزائريين، على العكس من ذلك فإنّ جشع هؤلاء وطمعهم بقي يهدد أراضي الجزائريين، حيث بلغت المساحة التي استولى

عليها الاستعمار حسبما جاء في كتاب (L'Algerie revelée) **لجلبير مينييه** عشية الحرب العالمية الأولى 1914-1918 مايقارب 2 مليون هكتار، ويشير الكاتب ملمحا إلى آثار هذه السياسة قائلا:" وإذا كانت هذه العملية قد طورت الزراعة الرأسمالية، فإنّها لم تضمن نجاح الاستعمار الديموقراطي (colonisation démocratique).

كانت لهذه السياسة – نزع الملكية – آثار وخيمة على الجزائري المسلم حيث صار لا يجد حتى المرعى لماشيته القليلة، لذلك عندما يقدم فصل الصيف تموت معظم حيواناته، ومما زاد الأوضاع سوءً تراجع حقوق استغلال المساحات بما فيها الغابات، وهذا بمقتضى قانون الغابات الذي ضيق أكثر على الجزائريين، وكان ذلك سببا آخر في تدهور مستوى معيشتهم. و تفاديا للمشاكل لجأت الإدارة إلى تأجير أراضي الدومان من أجل استغلالها في الرعي. غير أنّ المستوطنين كانوا لا يقبلون بمثل هذه الإجراءات خاصة المستوطنين الصغار منهم ، على اعتبار أنّ مداخلهم قليلة، وحسب مينييه (G . Meynier) فإنّ الفلاح الميسور في منطقة معسكر صاحب 17 هكتارا يؤجر الأرض لخماس، ونفس الفلاح نادرا ما يحصل على مداخيل سنوية تزيد عن 400 فرنكا.

وكان عدد المزارعين الأوربيين في تزايد مستمر، فقد وصل عددهم سنة 1876 إلى 123304 في حين كان عددهم سنة 1875 ما يقارب 118852 بزيادة قدرت بـ 4452 شخصا، في حين بلغ عدد المزارعين المسلمين 2136425 ووصلت ممتلكاتهم إلى 17592669 هكتارا. وهذه الممتلكات أغلبها أرضا بورا جرداء وجبلية، منتوجها لا يسد حاجات السكان.

1_5 سياسة الاستيطان وتأثيرها على السكان :

كما شهد عدد الأوربيين ارتفاعا واضحا بفعل تشجيع إدارة الاحتلال للهجرة والاستيطان، وقد حاولت هذه الإدارة تشجيع هجرة الفرنسيين خاصة ليكون عددهم هو الأكبر بالمقارنة مع باقي الأوربيين، هذا ما أوضحته الإحصاءات، ففي 1886 وصل عدد الفرنسيين 219000 مقابل 211000 أجنبي، وفي 1896 بلغ عدد الفرنسيين 318000 منهم 5 آلاف مجنّس مقابل 212000 أوربي، وفي 1901 بلغ عدد الفرنسيين 364000 منهم (72000 مجنسا) مقابل 189000 أوربي. وكان ثلث عدد الفرنسيين سنة 1876 من مواليد الجزائر إلى جانب الأجانب مثل المالطيين والإيطاليين والإسبان، بالإضافة إلى اليهود الذين كان عددهم في تزايد حيث كان 47459 سنة 1891 وارتفع إلى 65000 سنة 1901[3]. وبقي عدد الأجانب مرتفعا بالمقارنة مع عدد الفرنسيين إلى غاية صدور قانون 26 جوان 1889 الذي نص على تجنيس أبناء الأوربيين بالجنسية الفرنسية.

جاء في القانون الخاص بالتجنيس" التجنيس التلقائي للأجانب المولودين في الجزائر"، وبقيت إدارة الاحتلال رغم ذلك تتوجس خيفة من استمرار عدد الاجانب وكذا اليهود في ارتفاع، وهذا ما أوضحه الديموغرافي الفرنسي **ويلر (Weller)** بقوله:" هكذا شخصين من دم إسباني كانا يعيشان إلى جانب فرنسي واحد. ومن جانبه أشار أجيرون إلى أنّ عدد الأوربيين إرتفع سنة 1872 إلى 282000 شخص وفي 1896 وصل إلى 578000 شخص وأخذ عدد المولودين في الجزائر يرتفع مقابل الأجانب. وهكذا ظهرت ملامح جيل جديد يبرز وسيدفع إلى نشوء الجزائر الحرّة. هذه الجزائر طبعا التي كان ينشدها المستوطنون وحتى اليهود منذ البداية، والتي توجت بإلغاء النظام العسكري سنة 1870 واستقلالية الميزانية سنة 1900م.

كان المستوطنون الأجانب - منهم الإسبان والإيطاليون والمالطيون- يمتهنون مهنا متنوعة، كما حافظوا على حرفهم الأصلية، ففي وهرانمثالا كان فيها سنة 1911 ما يربو عن 92 ألف إسبانيا مجنسا و93 ألفا غير مجنس، في حين كان عدد الفرنسيين فيها 95 ألف فرنسيا. وكان الإيطاليون يمارسون البناء خاصة في الشرق الجزائري، وبالأخص في مدينتي قسنطينة وعنابة، في حين كان المالطيون يهتمون بتربية المواشي وأصحاب دكاكين، وقد استجاب المالطيون لدعوة الاستيطان فوجدوا أنفسهم في بلد يشبه بلدهم، ففي 1886 وصل عددهم إلى 15553 نسمة وُجّهوا نحو الشرق وخاصة مدينة عنابة.

حسب المؤرخ **B. Stora** فإنّ صعوبة حصول هؤلاء – الإسبان والمالطيين والإيطاليين- على الأراضي جعل أغلبهم يتمركزون في المدن، خاصة المدن القريبة من مواطنهم الاصلية، فالإسبان في الغرب الجزائري وتحديدا في مدينة وهران، والمالطيون والإيطاليون في الشرق الجزائري، وخصوصا في مدنتي قسنطينة وعنابة. ولا شك أنّ احتكاك الجزائري بهؤلاء المستوطنين سيؤثر في بعض عاداتهم، فقد ذكر أجيرون أنّ الرجال من المسلمين غيروا من هندامهم، فالبعض كان يرتدي جواربا طويلة " bas" وأخرى قصيرة والبعض الآخر يرتدي أحذية أوربية وأقمصة قطنية " tricots "، كما أشار إلى ما ذكره **إسماعيل عربان** من تأثر النساء اللاتي أصبحن يأخذن الحبوب إلى المطحنة بدل طحنها بأنفسهن - وإن كان ذلك نسبيا – حسب ظروف كل واحدة منهن، فيقع الاحتكاك، مع العلم أنّ المستوطنين كانوا من جنسيات متعددة، وأنّ عددهم كان في تزايد مستمر، والجدول التالي يوضح هذا التزايد في عدد المستوطنين بين سنتي 1872 - 1876.

الأصول والسنوات والنسبة	1872	1876	الزيادة	التراجع
الفرنسيون	129601	155727	126،26	"

يهود مجنسون	34574	33287	"	1،287
إسبان	71366	92510	21،144	"
إيطاليون	18351	25759	7،408	"
مالطيون	11512	14220	2،708	"
المان	4933	5722	789	"
جنسيات أخرى	9354	17524	8،170	"
مسلمون	2125052	2462936	337،884	"
Population en bloc	11482	8870	"	2،592
المجموع	2416225	2816575	404،229	3،879

من خلال الجدول يبدو أنّ عدد الفرنسيين قد شهد ارتفاعا ملحوظا بزيادة 26،126 وهو دليل على تشجيع الاستيطان وسعي إدارة الاحتلال إلى رفع عدد الفرنسيين في الجزائر، يتبعهم الإسبان ب 21،144 وكانوا أكثر الأوربيين منافسة للفرنسيين في توطين الجزائر، ويمكننا أن نرجع ذلك لأسباب متعددة منها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية. ويليهما الألمان في الترتيب بـ 7،408، ولابد أن نشير هنا إلى تأثير الحرب البروسية الفرنسية وسعي إدارة الاحتلال إلى توفير مستوطنات للفرنسيين الفارين من الألزاس واللورين، أما الزيادة الملفتة للنظر فهي زيادة المسلمين المقدرة بـ 337،884، فالملاحظ أنّه رغم مختلف السياسات التي استهدفت تصفية الجزائريين، إلاّ أنّ الزيادة بقيت مرتفعة، ويمكننا تفسير ذلك بعدة أسباب أهمها الجانب الديني الذي يبعث على تشجيع النسل، والحضاري بكون إنسان هذه المنطقة ولود بطبعه منذ أقدم العصور، إضافة إلى عامل الاستعمار والخوف من ضياع النسل، حيث كان الجزائري يخشى على نسله جراء ما يراه من ممارسات كالإبادة والنفي والتهجير .

5_1 أثر السياسية الاستعمارية على الخريطة الديموغرافية في الجزائر :

كان عدد الجزائريين سنة 1860يقدر بـ 2733000 نسمة ثم وصل 1891 إلى 3577000 نسمة، وبلغ تعدادهم سنة 1921 إلى 4923000نسمة ، ويشير هنا **أجيرون** إلى أنّ عدد السكان بين 1886 و 1896 تراجع لأسباب اقتصادية، ومن 1911 إلى 1921كان بسبب الحرب العالمية الأولى غير أنّ هذا التراجع في

عدد السكان الجزائريين الذي يقابله الزيادة في عدد المستوطنين الفرنسيين لا يمكن أن يفسّر بالأسباب الاقتصادية فحسب – والتي منها نزع الملكية والقضاء على الطبقة الأرستوقراطية – وإنما يعود لأسباب أخرى ربما أهمها سياسة الأرض المحروقة والمجاعات والأوبئة بالإضافة إلى سياسة الإبادة الجماعية، وما نتج عنها من آثار كظاهرة الهجرة نحو الخارج. وحسب إحصاء سنة 1876 فإنّ عدد السكان قد بلغ 2816575 وقد ارتفع العدد فيما بين 1872 و1876 بـ 404229 نسمة منهم 66345 أوربي و337884 مسلما، ومن بين 155735 أجنبي نجد 92510 إسبانيا أي أزيد من نصف العدد. وقد عرف عدد سكان الجزائر في النصف الأول من ق 20 ارتفاعا نسبيا حسبما أورده **محمد العربي الزبيري**، وفق الجدول التالي الذي يوضح ذلك:

المجموع	سكان آخرون	غير المسلمين	المسلمون
4739331	16331	633850	4089150
5231850	73799	680263	4447888
5563828	71259	752043	4740526

وإذا ما قارنا الإحصاءات بالأرقام والتي تشير إلى عدد سكان الجزائر سنتي 1872 – 1876 فإننا سنلاحظ بأنّ الزيادة كانت تسير بوتيرة جدّ متثاقلة، دون أن نغفل بأنّ عدد الجزائريين كان دائما العدد الأكبر رغم السياسات المسلطة اتجاههم، وحسب **ستورا** فإنّ مدينة وهران هي الوحيدة التي يتساوى فيها الجزائريون مع باقي المستوطنين؟ وحسب الكاتبة **جونفياف**(Geneviéve dermejian) فإنّ سكان مدينة وهران يعيشون منطويين على أنفسهم حسب أصولهم حتى وإن كانوا في حي واحد، فالمغاربة يقطنون أحياء السود (Village négre) في الجنوب أما الفرنسيين فيقطنون في الشمال، في حين اليهود في أحيائهم – وهي المناطق المرتفعة – التي تربط بين الجنوب والشمال، أما الإسبان والإيطاليين ففي المدن الإسبانية القديمة غرب المدينة، وكانت تتحكم في هذا التوزيع اللغة وطريقة العيش وجهل الآخر.

غير أن هذه الظاهرة السكانية التي تميزت بها مدينة وهران حسب الكاتبة "**جونفياف** Geneviéve " لم تكن موجودة قبل الاحتلال، بما معناه أن الاستعمار الفرنسي كرّس لهذا الواقع، واراد أن يكون النسيج السكاني بالجزائر متنافرا، خاصة ما تعلق بالجزائريين، وهذا ما سيؤدي إلى بقاء الصراع والنزاع القائم على العرق والجنس، وهو ما كانت إدراة الاحتلال تشجعه وتستثمر فيه. والجدول التالي الذي نشرته الكاتبة السالفة الذكر يبيّن توزيع السكان حسب الأصول بمدينة وهران.

المجموع	مغاربة	الإسبان	اليهود	الفرنسيون	السنوات

74510	12372	31628	6294	21202	1891
84357	12141	31633	10651	27523	1896
93330	12276	20674	10636	41550	1901
106517	16306	23071	11837	49463	1906

ما يلاحظ عن أرقام الجدول هو غلبة عدد الفرنسيين والإسبان، وقد أخذ عدد الفرنسيين منذ 1901 في الزيادة حتى أصبح أكثر من عدد الإسبان، ويلي ذلك عدد المغاربة (الجزائريين والمغربيين).

والملاحظ كذلك أنّ عدد اليهود ارتفع من 6294 سنة 1891 إلى 11837 سنة 1906، ويبدو أنّ عدد اليهود بمدينة وهران كان قريبا من عدد الجزائريين (المغاربة) وهو أقل بكثير من مجموع عدد الفرنسيين والإسبان، في حين أشار **محمد فريد** خلال زيارته للجزائر سنة 1901 أنّ مدينة وهران تتميز بقلة الأجانب، ويعود ذلك حسب رأيه إلى حرارتها الشديدة صيفا وبرودتها القاسية شتاءً وقربها من الصحراء والحدود المراكشية، ولا يمكن التغاضي عن أثر مقاومة بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وأشار كذلك إلى تنامي هجرة أهالي مدينة الجزائر إلى وهران لاعتقادهم بأنّ الاستعمار لن يصل إلى هناك.

لذلك إذا ما قارنا بين ما ذكره "**ستورا**" وما ذكره "**محمد فريد**" وما اشارت إليه الكاتبة السابقة " **جونفياف**" فيما يتعلق بعدد سكان مدينة وهران، فحسب "**ستورا**" أن عدد الجزائريين والأوربيين يتساوى في حين ذكر **محمد فريد** بأن مدينة وهران تتميز بقلة الأجانب وكثرة هجرة الأهالي إليها، في حين تشير " **جونفياف**" من خلال إحصاءاتها إلى أن عدد الفرنسيين بما فيهم المتجنسين والإسبان يشكلون العدد الأكبر مقارنة بالجزائريين.

والحقيقة أنّ المسار الاستعماري بالجزائر يؤكد أنّ العوائق الطبيعية كالحرارة والبرودة لم تكن أبدا عائقا في وجه النشاط الاستعماري، وأكثر من ذلك فإنّ الكثير من الأدباء والفلاسفة أمثال (**كارل ماركس**، **وغي دو موباسون**) كان ما يثيرهم في الجزائر هو حرارتها. وقد نُصح **ماركس** بالذهاب للاستشفاء نحو الجزائر بلد الشمس اثناء مرضه. وربما نستطيع إرجاع تحاشي المستوطنيين المكوث بوهران إلى مقاومة أولاد سيدي الشيخ (الغرابة والشراقة) ومقامة الشيخ بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وقد ذكرها كثير ممن زار الجزائر ومنهم **غي دو مباسون** سنة 1881 والشيخ **محمد عبده** سنة 1903.

كما شهدت مدينة الجزائرهي الاخرى تطورا في عدد السكان حيث بلغ العدد سنة 1876 61552 وفي 1886 بلغ العدد 77506، وفي 1891 صار 105227 وفي 1911 ارتفع إلى 162526 نسمة ليصل سنة 1921

إلى 195655 نسمة. في حين ذكر **محمد فريد** أنّ عدد سكان الجزائر عرف تناقصا حيث كان أواخر ق 18 يقارب 200 ألف نسمة وصار بعد مائة عام ونيف 150 ألف نسمة نصفهم مسلمون، وأربعة أخماس فرنسيين وإسبان ويهود. أما مدينة قسنطينة وهي أهم المدن فقد بلغ عدد سكانها الجزائريين 34700 نسمة سنة 1876 مقابل 17 ألف أوربي، وفي 1906 كان عدد المسلمين 28000 مقابل 26000 أوربي، مع العلم أنّ اليهود يشكلون نسبة 18% من مجموع سكان مدينة قسنطينة.

من خلال الأرقام السابقة نلاحظ بأنّ عدد الجزائريين قد انخفض مقابل ارتفاع عدد الأوربيين، ولا يمكننا تفسير ذلك إلى بالسياسة التي مورست في حق الجزائريين، وقد ارجع **الجيلالي صاري** هذه الاستنزافات الديموغرافية في القرن الـ 19 إلى جملة من الأسباب منها المجاعات مثل مجاعة 1866 و1867 و1868 وخسائر في أرواح جراء المقاومات، بالإضافة إلى الهجرة الجماعية ومثال ذلك قبيلة أولاد علي بسيدي بلعباس التي كان عدد سكانها 9544 نسمة أنتزعت منهم أخصب الأراضي بغرض الاستيطان، لذلك فإنّ جزءً من هذه القبيلة انتقل إلى المغرب، وهو شأن الكثير من القبائل. للإشارة أنّ قانون الأهالي شكّل دليلا صارخا على التعدي السافر اتجاه الجزائري في أبسط حقوقه، وهذا ما عبّر عنه **جيل مونسيرون(Gilles manceron)** في قوله:

"la France républicaine , ne ce distingue pas seulement en se réclamant des droits de l'homme, tout en refusant de les reconnaitre aux colonisés, elle va jusqu'à faire des doits de l'homme, un argument de la colonisation

وهذا التعدي على حقوق الإنسان يشكل تناقضا كبيرا بين المبادئ والممارسات مما يضرب الجمهورية الفرنسية في العمق، وبذلك هل يمكن أن نفسرها بالغاية النبيلة وبالمهمة الحضارية؟؟ وقد بقي قانون الأهالي التعسفي يطبق على الجزائريين ، وكانت الإدارة مسؤولة على ذلك إلى غاية 1928 حيث انتزعت منها هذه السلطة مثلما انتزعت لقاضي الصلح السلطة الأمنية سنة 1944، والملاحظ أنّ التيارات التي كانت تظهر معارضتها لهذا القانون مثل اليسار الفرنسي عندما تصل إلى الحكم لا تبذل أية جهود لتغييره ، بحيث يبقى دائما ساري المفعول، مما يؤكد لنا أنّ ما يناقش في البرلمان الفرنسي فيما يتعلق بشؤون الجزائريين بقي دائما مجرد شعارات ترفع، وقد يرقى إلى مستوى الحبر على الورق دون أن تجد سبيلا للتطبيق على أرض الواقع. مع العلم أنّ ما كان يلقن للطفل في المدارس في الطور المتوسط من شعارات تحمل في طياتها نبل الأخلاق والرقي الحضاري لفرنسا والتعامل الإنساني لها مع شعوب المستعمرات يتناقض تماما -كما سبق القول - مع واقع السياسة الفرنسية، وأكبر دليل على ذلك قانون الأهالي، حيث كان الطفل الفرنسي سنة 1920 يلقن مايلي:

"notre patrie est la plus humaine des patries... la France enseingne aux population le travail, elle crée des routes , des chemines de fer, des lignes

télégraphiques ... la France a crée des écoles dans ses colonies, elle s'efforce et s'efforcera de plus en plus d'instruire ses sujets et de les civiliser ".

لكن هل كانت فرنسا تلقن أطفالها المواد المتعلقة بقانون الأهالي؟ وهل كانت تصور لهم المجاعات والأوبئة التي كانت تصيب هؤلاء الأطفال الجزائريين؟ مما يدفع بالأم إلى أن تأكل فلذة كبدها؟ وهل لقنته بأنّ حرية تنقل الجزائري المسلم مقيدة، وبأنّه قبل سنة 1914 لم يكن مسموحا لمسلم أن يتنقل في وطنه إلا برخصة؟ ولم يلغ هذا القانون إلاّ بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، حيث دفع فيها الجزائري بالإضافة للضرائب المفروضة عليه ضريبة أخرى وهي ضريبة الدم.

كان شعور بعض الجزائريين نحو الاحتلال ممزوجا بالإعجاب والكراهية، فأمّا الإعجاب ففيما توصل إليه من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، أما الكراهية فناتجة عن إحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد، إذ لم يكن للجزائري حق العيش الكريم رغم ما يبذله من جهد، فالعمل بالنسبة للجزائري يبدأ حوالي الثالثة صباحا ويمتد ساعات طويلة حتى الليل ليسد رمقه وعائلته، وكان الراتب الذي يدفع للأوربي في الجزائر أقل من الذي يدفع للفرنسي في فرنسا، فالمزارع الأوربي مثلا يحصل على راتب يومي يقدر بين 3 و4,5 فرنك، أما العامل الجزائري المؤهل (**qualifies**) فيحصل على راتب أقل بكثير، وكان العامل في القبو(**caviste**) يحصل على مابين 2 و2,25 فرنك، والعمال غير االخبراء المبتدئين يحصل الواحد منهم على 1 إلى 1,5 فرنك. أما النساء والأطفال (الأطفال فكانوا يمنعون بقوة القانون من التشغيل إلى أنه في الجزائر كان هؤلاء الأبناء يشغلون كل أنواع المهن) فكانت أجرتهم تتراوح بين 0,50 و 0,70 فرنك، وكان من بين ما يشتغل فيه هؤلاء جمع أغصان الكروم، مع العلم أن الراتب الذي يدفع للعامل في أفقر ولاية فرنسية سنة 1911 كان يصل إلى " 3 و5 فرنك فرنسي يوميا.

يعتبر قانون الحالة المدنية الذي طبق بين 1882 و1891،من القرارات التي مست النسيج الاجتماعي الجزائري ، والذي استهدف إدماج الجزائريين بفرنسا ومسح الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، فالانتماء إلى القبيلة والقرية والوطن والاعتزاز بالانتساب للأجداد والاحتفاظ بالأنساب يدخل كله في الانتماء الحضاري للمجتمع.وقد نظم الفرنسيون الحالة المدنية فقاموا سنة 1860 بوضع قاموس للأسماء الشائعة بالجزائر فسجلوا في البداية 1280 اسما سجلوها بالفرنسية، وقد جاءت محرفة نظرا لعدم وجود كثير من الحروف العربية في الفرنسية.

وكان الجزائريون يتبعون الأسلوب الإسلامي في الاسم واللقب، الاسم الشخصي، ثم اسم الشهرة، بالنسبة للعائلة أو القبيلة أو البلدة أو المهنة أو, الخلقة أو آل أو آث ، أو بني أو، أولاد، وقد ذكر "**أجيرون**" في كتابه (المجتمع الجزائري في مخبر الكولونيالية)، أن المسلمين لم يكن لديهم اسم عائلي، فكان يقال مثلا، **علي ابن محمد**، ثم **أحمد بن علي**، ثم **عمر بن أحمد**، ومع حلول الجيل الثالث يختفي اسم

الجد، إلاّ عند بعض العائلات التي تعيد اسم الجد لتخليده. وقد حذر متصرفوا شؤون الأهالي من مرسوم 1875 واقترحوا الإبقاء على الأسماء مشيرين بما يلي: " لن يتذمر أحد من قبول اسم ثابت كان يحمله أبوه".

وهذا ما أشار إليه "**أجيرون**" في قوله " إن إنشاء قانون الحالة المدنية أمر غاية في الأهمية، ولكن سياسة الانقطاع عن الماضي وعدم المرونة في تطبيق هذا القانون أوشكا على تحويل أداة مهمة للرقي إلى فشل ذريع"، لا شك طبعا أن القانون في حد ذاته أداة مهمة للرقي على حد قول الكاتب، لكن عندما تستعمل بنية حسنة وليس لأعراض مبيتة، خاصة وأن كل تشريعات وقوانين إدارة الاحتلال طيلة تواجدها بالجزائر والتي سنها البرلمان لم تكن لتخدم الجزائريين الأهالي، إنما كانت دائما تهدف إلى خدمة مصالح فرنسا (الوطن الأم) ومصالح الكولون في الجزائر.

كانت فكرة الحالة المدنية تتعارض مع الحياء التقليدي والمتطرف للمجتمع الجزائري – حسب تعبير **أجيرون**- حيث كان هذا الحياء يمنعهم من تلفظ اسم الأم أو الزوجة، ويعتبرون ذلك طبعا اعتداء على حرمتهم. وقد فُرِض قانون إثبات الحالة المدنية في التراب المدني عبر مرسوم أوت 1854 بعد محاولات انطلقت في 1838، 1848، وقد نصت المادة 346 من مشروع العقوبات المطبق في الجزائر سنة 1846 على تسليط نفس العقوبات بفرنسا لعدم التصريح بالمواليد.

بدأ الفرنسيون بفرض الحالة المدنية على سكان العاصمة، وعندما طلب من الناس التصريح بأسماء عائلاتهم رفضوا في بداية الأمر لأنهم لا يعلنون عن أسماء نسائهم، وقد قبل سكان الحضر الحالة المدنية، لكن الريفيين استمروا في رفضها، لأنهم يرون في ذلك كشفا لأسرار العائلة، وكان المرابطون يحذرونهم من مغبة ذلك، ويعبرون عن ذلك بقولهم: "إنّ الهدف من ذلك هو نقل أولادكم إلى فرنسا". وكان عدد الوفيات في الجزائر مرتفعا مقارنة بالمواليد، فيما بين 1876 إلى 1878 من بين 1100438 ساكن سجل ما يقارب 41.131 زيادة و 36.206 وفاة، وفي 1879 صارت زيادة 66.481 مقابل 58.671 وفاة.

وقد استمرت عملية إنشاء التسجيلات المدنية قرابة 10 سنوات منذ 1885 إلى 1894 وكانت أصعب مرحلة بين 1890-1893، وقد صرح في هذا الشأن **جول كامبون** (Jules Cambon) أمام المجلس الأعلى "لقد نجحنا في إتمام المهمة الشاقة في ظل شرعية تامة"، وتسهيلا لتطبيق قانون الحالة المدنية والذي عبر عنه الجنرال **فيدراب** (Faid herbe) بقوله: "عدم إهمال أي شيء لتهيئة تطبيق التشريع الفرنسي"، وقد جعل الزواج إجباريا أمام القاضي، وألزم بإرسال نسخة عن كل عقد زواج، غير أنّ كل هذه الإجراءات لم تلق التسهيل من السكان، وبقيت الحالة المدنية المطبقة بليونة دون أهمية في التصريحات الرسمية.

إنّ تطبيق قانون الألقاب لسنة 1882 جعل من التسجيل في الحالة المدنية أمرا إجباريا، وذلك لأجل تحديد تاريخ الميلاد، حتى بالنسبة للذين لا يملكون سجلا مدنيا (Statut civil)، وذلك من أجل التخلص من ظاهرة الشك في تاريخ الميلاد، ثم تعميم أسلوب (Formule) –ولد حوالي- .né présumé en)

وبالرغم من أن قانون 27 جوان 1888 يفرض عقوبات عن عدم احترام الاسم العائلي والتأخر في التصريح عن الحالة المدنية، فإنّ الإدارة لم تنجح في تحقيق أهدافها، ولم تتمكن حتى من دفع السكان إلى الإعلان عن عقود الزواج والطلاق، وكانوا يصرحون بها بانتظام في السنوات الأولى فقط من انطلاق العملية، وربما كان التأخر في التصحيح أو عدم التصريح عن الحالة المدنية هروبا من دفع الضرائب (ضريبة الدمغة) أو من التجنيد الإجباري، أو انه وسيلة من وسائل الرفض الاستعماري، وهو ما يعبر به عن مقاطعة إدارة الاحتلال، لذلك لوحظ بقاء استعمال الألقاب الأصلية في المعاملات اليومية، واستعمال الألقاب الجديدة في الاستعمالات الإدارية، وكانت الألقاب الأصلية تسجل بحروف عربية على ظهر بطاقة الهوية[4]، وهذا لتسهيل تذكر الألقاب الأصلية.

يذكر في "**أرنست مرسييه**" (Ernest Mercier) فيما يتعلق بازدواجية الهوية أن الكثير من الأميين الذين تعلموا بصعوبة كتابة ألقابهم، لم يكن بإمكانهم الإمضاء بأسمائهم الجديدة، وعجزوا عن التعرف على ألقابهم في الكتابة والنسخ الفرنسي للأسماء العربية وذلك سنة 1891، ومما زاد الوضع سوءً تعريف هذه الألقاب من قبل كاتبي البلديات، ومازال الجزائري إلى يومنا هذا يعاني منها.

وكانت الألقاب من جهة أخرى تسند بأسلوب وقح يوحي إلى العنصرية التي اتسم بها موظفوا الإدارة وسلطات الاحتلال حتى أن بعض الألقاب ارتبطت بالحيوانات، وكانت طلبات تصحيح الاسم محدودا، قدر بـ: 288 مابين 1885-1894 بسبب جهل الأهالي، إضافة إلى الصعوبات التي تواجههم، خاصة التكاليف المنجرة عن اللجوء إلى القضاء.

بقي سكان الجنوب وريف الأطلس الجنوبي لم يشملهم التسجيل، وقد عبر (**كميل ساباتيي**) عن الهدف الفرنسي من الحالة المدنية بقوله: " إنه يجرِد الجزائريين من هويتهم ويحضِّرهم للاندماج"، فكان هذا الإجراء أحد نوايا الاستعمار الفرنسي الخفية المراد تحقيقها من وراء قانون الحالة المدنية. وفي سبيل تحقيق المراد وفي حالة رفض رب الأسرة اختيار الاسم العائلي، أو كان أميا لا يعرف الاختبار، فرض عليه ضابط الحالة المدنية اسما عائليا، غالبا ما يكون مشينا يخجل الإنسان من سماعه فمنها أسماء حيوانات ونباتات، وأوصاف مخلة بالأخلاق والحياء.وكان الكولون ونوابهم يطالبون بفرنسة الجزائر شعبا وأرضا بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تجعل الأرض تؤول إليهم، وقد وجدوا في الحاكم العام "**البير قريفي**" (مارس 1879- نوفمبر 1881) المؤيد لسياستهم، وهو الذي اشتهر بتصريحه عند توليه الحكم في الجزائر " الجزائر ليست مجرد مستعمرة، بل هي امتداد لفرنسا، والهدف هو الإدماج"، وعلى ذلك اصدر البرلمان قانونا يلزم الجزائريين بالحالة المدنية عن الطريقة الفرنسية في 23 مارس 1882، ولجأت إدارة الاختلال إلى تغيير أسماء المدن والقرى والشوارع والساحات بأسماء فرنسية وحتى رومانية، وكان الهدف منها طبعا هو القضاء على خصوصيات المجتمع الجزائري من دين ولغة وعادات وتقاليد.

لقد كان ضمان الملكية يستوجب مصاحبة قانون " **فارنيي**" (warnier) 1873، تعيين ألقاب لعائلات الأهالي، ذلك أنّ بطاقة التعريف لوحدها غير كافية، فمن الضروري وضع سجلات للحالة المدنية، وكان الجدال داخل المجلس الأعلى حول صاحب الحق في تعيين الاسم العائلي للعم أو الابن الأكبر، وكان الاسم يعطي للشخص جزافا، حيث ينظر للشخص مثلا ثم يوضع له اسما دون مراعاة بقية أفراد العائلة، وبذلك نجد أنّ أخوين وعم لا يسكنون في نفس القرية تعطي لهم أسماء مختلفة، وقد يفرض الحفيد اسمه على العم، وأكثر من ذلك قد يفرض الابن اسمه على الأب، كما قد يجد الشخص نفسه حاملا لثلاث أسماء عائلية بسبب ملكيته لأراضي في مناطق مختلفة، وبهذا فإنّ الحالة المدنية تمكن من التعرف على كل ما يجري وسط الأهالي".

من بين أهم ما اعتمدته إدارة الاحتلال لضرب النسيج الاجتماعي الجزائري سياسة التفرقة بين ساكنة الجزائر خاصة ما سمي بالبربر (**الأمازيغ**) والعرب. فقد سعت إدارة الاحتلال منذ البداية في إطار سياستها الاستعمارية فرق تسد جعل ما سمي (بالعرق المكتشف) أي البربر (**الامازيغ**) حليفا مستقبليا، وقد أفصح بذلك النقيب "**كارتي**" سنة 1848 بقوله " إن منطقة زواوة ظلت بمعزل عن أي اتصال مباشر معنا... وينبغي أن تتحول في بضع سنين إلى أحسن مساعد لنا في تحقيق مشاريعنا، والى أجدى معين لإنجاح أعمالنا". وفي هذا الاتجاه حاول الاستعمار الفرنسي إبراز الهوية البربرية واعتبارها الأساس في الجزائر مع اعتبار الهوية العربية دخيلة وغازية، ومن هنا وجه السياسة التعليمية إلى منطقة زواوة وحدها، بل وإلى مناطق محددة منها، خاصة منها تيزي وزو، ذراع الميزان، دلس، آث ايراثن (**فورنابليون**).

اهتم الاستعمار بدراسة منطقة زواوة من جميع جوانبها (أنسابها، عاداتها، تقاليدها، تكوينها الاجتماعي) وقد شهدت فترة 1860-1870 ميلاد ما أسماه الأوروبيون "**الأسطورة القبائلية** " (**Mirage ou Mythe Kabyles**) ، ومن بين الذين اهتموا بدراسة منطقة زواوة "**هانوتو**" الذي قام بدراسة النسيج الاجتماعي لمنطقة زواوة بما فيها اللهجات البربرية، وقد أرسل إلى باريس أعماله التي تناولت قواعد اللهجة البربرية مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وقد اهتم كذلك بقبائل الشاوية في قسنطينة، واللهجة الميزابية وكذا لهجات الريف المغرب.

كان تركيز إدارة الاحتلال كبيرا على دراسة اللهجات البربرية (الامازيغية)، وقد ظهر ذلك من خلال الرسالة التي وجهها "**دي سلان**" الى البروفيسور "**فليشر**" في 23 جانفي 1857 جاء فيها " لقد انصب اهتمامي وبأمر من المارشال "**راندون**" خلال الأربع سنوات الماضية (منذ 1853) في القيام بأبحاث حول لغة البربر والجغرافيا القديمة لموريطانيا، وعندما أنهي الجزء الرابع من ترجمة "تاريخ البربر" لابن خلدون" ستجدون بعض الملاحظات حول البربر، لغتهم وأدبهم. أما زميلي في المكتب السياسي النقيب "**هانوتو**" فهو يشتغل في الموضوع نفسه، وقد أرسل إلى باريس ما قام به من أعمال حول قواعد اللهجة البربرية مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وكنا ننوي القيام بفحص دقيق للشاوية في منطقة قسنطينة،

واللهجة الميزابية ولهجات الريف المغربي، لكننا توصلنا إلى قناعة تامة أن كل هذه الألسن (**Idiomes**) خاصة الشلحية قريبة من بعضها البعض، بل هي ليست إلّا أغصان لجذع لغوي كبير واحد، إنّ النظام القواعدي هو نفسه في هذه الألسن، والفوارق اللفظية ليست مهمة".

وقبل ذلك وفي 1844 كان المحتل قد أعد معجما (فرنسي-بربري) كلف بإنجازه أربعة فرنسيين وآخر جزائري هو "**سيدي أحمد بن الحاج علي**" إمام بجاية، وقد ورد في صفحة التنبيه ما يلي " تبعا لقرار السيد **(سولت)** (Sult)، وزير الحرب والمؤرخ في 22 أفريل 1842 تمّ تشكيل لجنة كلفت بتحرير معجم بربري فرنسي مع قواعد"، كما جاء في التنبيه أيضا " إنّ الأبحاث التي قامت بها اللجنة أفضت إلى الإقرار بأنّ اللغة البربرية - رغم خاصيتها الثابتة ممثلة في الوحدة التي اكتشفناها في كل مبادئها الأساسية- عرفت تغيرات وتمازجات بفعل تأثير الشعوب التي تعاقبت على شمال إفريقيا جراء الغزوات، ولم يكن بالإمكان تفادي هذا التأثير مما أعطى الفرصة لتشكل عدة لهجات متميزة وذات فوارق جد جسيمة تستدعي أن تدرس كل منها على حدى وبعناية".

استمرت عملية فرنسة البربر، وظهر ذلك في إعادة تسمية القرى، فمثلا: "**عين الحمام**" تحولت إلى "**ميشلي**" و "**ذراع بن خدة**" أصبحت **"ميرابوا"** و "**عين الزاوية**" أو "**ذراع الميزان**" أصبحت "**بيريت**" « Pirette » وظهرت مساعي تكريس اللائكية ومراقبة آخر ما تبقى من الزوايا مراقبة صارمة، وتواصل العمل بسياسة الادماج عن طريق المدرسة، وذلك بفرنسة المتعلمين لتصبح بذلك اللغة الفرنسية لغة العلاقات الاقتصادية والادراية، وتصبح اللهجة البربرية (الامازيغية) لغة محلية داخلية وتتجه اللغة العربية الى الذوبان في اللغة الفرنسية، والاندثار مما سيدفع بالمجتمع الجزائري الى بروز التناقضات في نسيجه الاجتماعي.

كان تجنيس اليهود بمقتضى قانون **"كريميو"** 1870، من بين المظاهر التي ميزت النسيج السكاني الجزائري. وإن قبول اليهود بالجنسية الفرنسية في الربع الاخير من القرن 19 دليل على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وعن عدم انتمائهم للمجتمع الجزائري.

وقد أثار تجنيس اليهود مشاعر المسلمين، وكانت سببا في الكثير من المقاومات التي ستشهدها الجزائر اواخر القرن 19 بما فيها مقاومة الحاج المقراني، كما أثار كذلك غضب عدد كبير من الاجانب باختلاف انتمائهم، وقد أعلن هؤلاء حرب الأجناس، أو ما عرف بحرب الجنس اللاتيني ضد الفرنسيين على الورقوقد ردد الكثير من المستوطنين الذين عارضوا تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية عبارة "ماذا قدم هؤلاء لفرنسا لكي ينالوا شرف تجنيسهم" والحقيقة طبعا التي تجاهلها هؤلا هي أن اليهود قدموا خدمة عظيمة لفرنسا، فقد أتاحوا لها فرصة احتلال الجزائر سنة 1830 (قضية الديون)، ثم قدموا لها سنة 1914 ولحلفائها خدمة اخرى بتدعيمها في الانتصار على دول الحلف، وهي نفس الخدمة التي ستقدم للحلفاء سنة 1939 وكان مصير اليهود بعد الحرب العالمية II (1939-1945) وخيما، حيث انتقمت منهم

حكومة "**فيشي**" ولم يجد يهود الجزائر حليفا سوى مسلمي الجزائر للاحتماء بهم في محنتهم. غير أن هؤلاء سرعان ما تنكروا للجميل وتعاونوا مع ادراة الاحتلال كعادتهم في ارتكاب المجازر في حق الجزائريين (الاهالي) ومنها مجازر 8 ماي 1945.

استمرت معارضة تجنيس اليهود بالجزائر من قبل المستوطنين، وقد عبروا عن رفضهم وغضبهم الذي تطور فيما بعد الى حملة ضدهم، وصفت بحملة معاداة السامية وقد بدأت في تلمسان سنة 1881، و امتدت 3 أيام وفي 1884 ظهرت في الجزائر ثم قسنطينة سنة 1895. مع العلم أنّ أزمة (معاداة السامية) عرفت منعرجا واضحا ابتدءً من 1895 عندما قام بلجيكي متجنس هو "**بول بيدان**" (Paul Bidaine) بحمله صحيفة ضد احد أصدقاءه القدامى وهو "**مردوشي شالوم**" « Mardochée Chaloum » وقد تجاوب المستوطنون مع هذه الحملة. وفي الجزائر اشتدت المظاهرات المعادية لليهود واتسعت في شوارع وهران ومستغانم في ماي 1897 تزعمها طلبة الحقوق وفي قسنطينة طالب رئيس البلدية (Emile Morinaud) (Maire) بطرد الموظفين اليهود.

وحسب "**أجيرون**" فإنّ ادعاء معادة السامية كان دائما موجودا وقويا وسط المستوطنين وخاصة الاسبان منهم. وهذا ما يدفعنا الى القول بأنّ هذه الموجة التي عرفتها الجزائر في اواخر القرن 19 وبالتحديد سنوات 1895، 1896، 1897، 1898- والتي عرفت بأزمة معاداة السامية- مَرَّدُهَا تخوف المستوطنين من تنامي هيمنة اليهود الى التخوف على مصالحهم من هذه الفئة التي أصبحت منافسا شرسا لهم في الجزائر، وقد ظهر ذلك في هتافاتهم " **الجزائر جزائرية**" « Algérie algérienne »، ومطالبتهم بالغاء "**قانون كريميو**" الذي قوى شوكة اليهود، وكانت هذه الازمة عاملا من عوامل صدور قانون 29 ديسمبر 1900 الذي منح الشخصية المدنية والميزانية الخاصة للجزائر.

هكذا فان الجزائر أصبحت منذ الاحتلال خليطا من الاجناس التي تسعى للهيمنة والسيطرة على ثروات الجزائر واستغلالها وحرمان الجزائر منها باستعمال كل الوسائل الكفيلة بتمكينهم ذلك دون الاهتمام لواقع الجزائري .